ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME,
DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

MOROCCO

عرض السيدة بسيمة الحقاوي

وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

المملكة المغربية

بمناسبة انعقاد

الدورة 56 للجنة وضع المرأة
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

"تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر :
التنمية والتحديات الراهنة"

نيويورك، الثلاثاء 28 فبراير 2012

بسم الله الرحمان الرحيم
السيدة الرئيسة
السيدات والسادة
اسمحو لى في البداية أن أتقدم بتهانئي الحارة لكم على انتخابكم لرئاسة لجنة وضعية المرأة و الى كافة أعضاء المكتب متمنين لكم التوفيق في مهامكم قصد النهوض بحقوق المرأة و تمكينها على كافة المستويات.
كما يود وفد بلادي أن ينضم الى التصريح الذي أدلى به مندوب الجزائر الموقر باسم مجموعة السبعة و السبعين و الصين.
اننا في هذه الكلمة التي نشارك من خلالها في الدورة 56للجنة وضع المرأة لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة تحت شعار'تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع و الفقر.التنمية و التحديات الراهنة', نغتنم فرصة هذه المحطة لنهنئ المرأة في كل مكان على وجه هذه الأرض, و نهنئ المنتظم الدولي الذي من خلال التراكمات التي حصلتها البشرية والتي ساهم فيها الشرق كما الغرب و الجنوب كما الشمال, استطاع أن يرسخ مبادئ المساوات و الانصاف و مزيدا من العدالة الاجتماعية من منطلق المشترك في انسانية الانسان و المشترك في العيش و المآل والمصير.
و ان تحديد موضوع هذه الدورة الخاص بالمرأة القروية من حيث تنميتها و التمكين لها للقضاء على الجوع و الفقر لدليل على أننا, بموجب المنطق الديمقراطي و التأسيس العادل لتنمية ناجعة, لابد لنا كمجتمع دولي وكدول منفردة أن ننهج سياسة الانصاف بتنزيل مخططات لا تهمل ولاتهمش أية فئة من فئات شعوبنا, بل بالعكس,تجعل منها قوة دافعة لتحقيق التنمية ومنها الى تحقيق الرفاهية,
أيتها السيدات والسادة
دعوني أقدم بين أيديكم لمحات من تجربة المغرب في دعم المرأة القروية من خلال مسلسل من الانجازات ,والتعبير استشرافا للمستقبل ,عن كثير من الطموحات, ترجمت الى عناوين بارزة في البرنامج الحكومي للو لاية2012-2017
اهيأ السيدات والسادة
إن النهوض بأوضاع المرأة في المملكة المغربية يشكل انشغالا حكوميا ومجتمعيا مستمرا لارتباطه الوثيق بمقومات دولة القانون التي ننشدها حكومة وشعبا و مؤسسات.

وفي هذا السياق المثمر، تميز المغرب بتقدمه في مجال النهوض بحقوق المرأة. وأبرز المكاسب تبقى، دون شك، الإصلاحات المهيكلة التي مكنت من تطوير الترسانة القانونية من قبيل تعديل القانون الجنائي وإصلاح مدونة الشغل وتضمينها لتجريم التحرش الجنسي، لتبقى أقوى المكاسب هي الإصلاح الذي عرفته مدونة الأسرة، بحيث نصت على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الزوجين، وجعل الأسرة هي المحور الأساس، مع التنصيص على حقوق الطفل. دون أن نهمل ذكر تعديل قانون الجنسية الذي سمح للمراة أن تمرر جنسيتها لأبنائها من زواج مختلط...

وفي سياق الدينامية الديمقراطية التي يعرفها حاليا العالم العربي، والذي عاشه المغرب بنموذجه الخاص في التوافق السياسي والوطني الذي حصل في ظل التصحيحات الضرورية للتقدم السلمي والآمن الذي يريده المغاربة دائما، توج مسار الإصلاحات هذه بصدور الدستور الجديد في 29 يوليوز 2011 و الذي أرسى أسس عهد جديد للممارسة الديمقراطية ترتكز على مبادىء حقوق الإنسان.

إن مكتسبات الدستور تشكل فرصا وإمكانيات عملية للتمكين للنساء على جميع المجالات، حيث يؤكد الدستور المغربي، انطلاقا من ديباجته على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.

ويشكل البرنامج الحكومي منهاج عمل يترجم مقتضيات الدستور ويعزز تمثيلية النساء في كل المجالات كمدخل أساسي لتجاوز وضعيات التمييز والإقصاء والتهميش التي تطالهن وذلك من خلال ما يزيد عن 17 إجراء مدعما للمساواة بين الجنسين و متضمنا أيضا للمساواة بين النساء في الحضر و النساء في الريف.

أما فيما يخص تأهيل العالم القروي وساكنته، فان المملكة المغربية، تدرك الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة القروية في التنمية المستدامة حيث اعتمد البرنامج الحكومي للسنوات الخمس المقبلة تخطيطا منبنيا على مؤشرات للنتائج والأثر تستهدف في العديد من إجراءاتها تنمية العالم القروي ومنها

- تفعيل مخطط المغرب الأخضر (المغرب الفلاحي) لما تساهم به الفلاحة من نسبة مرتفعة في ناتجنا الوطني الخام (أكثر من 25%)
- تعزيز برامج الفلاحة التضامنية (مع صغار وصغيرات الفلاحين) والرفع من القدرات والمؤهلات الفلاحية للعاملات والعاملين في هذا القطاع الحيوي.
- الرفع من ميزانية التنمية القروية لتصل إلى 1 مليار درهم سنويا وضبط مخرجاتها الاجتماعية

كما تعمل الحكومة على إعداد برامج جهوية مندمجة لفك العزلة عن المناطق الريفية صعبة الولوج وتحسين أوضاع ساكناتها وخصوصا النساء من خلال تسريع وثيرة الكهربة وإمداد الطرق وتوسيع شبكة الخدمات الصحية والتعليمية وتجهيز المراكز الصحية (صحة الأم والطفل بالأساس) والمدارس الريفية ومواكبة تمدرس الفتيات القرويات (ومحاربة الهدر المدرسي للفتاة القروية) وتعزيز المراكز المتعددة الوسائط والوظائف؛ومراكز الإيواء المؤقت ودور الطالبات وغيرها من بنيات القرب.

إن المغرب من الدول العربية التي وعت بأن التمكين الاقتصادي للنساء القرويات مدخل أساس للرفع من مكانتهن الاجتماعية وفي هذا السياق جاءت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ 2005، بدفعة سياسية قوية من ملك البلاد، كرهان للتأهيل المجتمعي على**

أساس مرجعي مفاده "أن الإنسان هو أثمن رأسمال في التنمية" وارتكز تنفيذها على آليتين رئيسيتين، وهما آليتي المقاربة التشاركية والمقاربة المندمجة.

وقد كان من بين أهم محاور المبادرة برامج التمكين الاقتصادي للنساء القرويات وخصوصا في المجالات التالية:

أ- **الأنشطة المدرة للدخل لمحاربة الفقر والهشاشة**
ب- **دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**
ت- **تيسير ولوج المرأة القروية إلى الموارد والأملاك** لتجاوز الإكراهات التي كانت تخضع توزيع حق الانتفاع في أراضي الجموع، إلى عادات و تقاليد منبثقة عن عرف راجع إلى عهود قديمة،يقصي النساء من لوائح ذوي الحقوق المستفيدين من عائدات هذه الأراضي. فإلى جانب المبادرات التي قامت بها وزارة الداخلية لتصحيح هذا الوضع في تفاعل مع مجهودات المجتمع المدني، فاننا في وزارة التضامن والأسرة و المرأة و التنمية الاجماعية نسعى مع باقي المكونات الحكومية المعنية الى وضع حد نهائي لهذا االتمييز الواقع على المرأة القروية(السلالية و الكيشبة ...).

ومن بين المكتسبات التي نقف عندها ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الإنتخابات المحلية وارتفاع عدد المستشارات الجماعيات منذ بلديات 2009 (اللواتي أغلبهن ريفيات) بفضل فعل سياسي إرادي وطني (ساهم فيه كل الفرقاء) وهو ماجعله يشكل أرضية ومدخلا أساسيا لمناصرة قضايا المرأة القروية.

إن هذه المكتسبات لم تخف عنا التحدي المرتبط بمؤشرات الأمية التي تشكل هاجسا مقلقا بخصوص النساء الريفيات وما يتبعها من تدني الوعي بالحقوق وإمكانية الولوج للخدمات. كما أن المدخل الاقتصادي والإجتماعي لتطوير العالم القروي بالمغرب مدخل جد واعد لكن الأوراش الاقتصادية والإنتاجية لا تعد دائما بضمان المواكبة الحقوقية اللازمة التي تمهد لتكريس مبادىء الإنصاف والمساواة وإعادة الاعتبار للإنسان كانسان.

حضرات السيدات والسادة:

إن الظرفية الحالية المطبوعة برياح الربيع الديمقراطي وبارتفاع سقف المطالب المتعلقة بالحقوق الإجتماعية والسياسية والإقتصادية تفتح أمامنا فرصا واعدة للبناء المشترك في إطار تعاون دولي وإقليمي يجعل الإنسان محور الاهتمام الأول خصوصا في مناطق ومجالات التفاوت من قبيل النساء في العالم القروي. كما أن التحديات تحتم علينا تسريع وتيرة الإشتغال بتعزيز مبادىء الحكامة الدولية الجيدة وارساء قواعد ديمقراطية واسعة وشاملة لاتسمح باخضاع دول لدول بسبب قوتها السياسية ولا شعوب لشعوب باعتبار وضعها التنموي ولا فئات لفئات بسبب وجودها في القرى أو في الحضر

والسلام